

رابطة علماء الشريعة
بدول مجلس التعاون الخليجي



بإشراف: د. شافي العجمي ود. بدر الرخيص

رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي

رابطة علماء الخليج

@sslgcc

fataw@sslgcc.net

خط الفتاوى الساخن

tawasul@sslgcc.net للتواصل والاقتراحات

فتاوى النشئي



رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون

السجن المؤبد

لمرتكبي الجرائم الشنيعة.. جازف

المبيت معه سجن لها عقوبة لم تقترب سببها. وأما المالكية: فمنعوا الزوج من معاشرته زوجته في السجن، لأن ذلك ينافي مقصود الحبس من التصديق على المحبوس وردعه وزجره لكن مع هذا قالوا: إن الزوج المحبوس لا يمنع من الاستمتاع بزوجه في مكان لا يطلع عليه أحد إذا حبس بحققا بأن يكون الحبس بسببها لأنها إذا شاعت لم تحبسه فلا يفوت عليه حقه في المعاشره.

من جانب آخر فقد أثبتت بعض الدراسات الاجتماعية التجريبية في منتصف القرن أن اتصال السجنين بزوجه يرفع من مستوياته النفسية ويغير سلوكه إلى الأفضل ويقضي على الشذوذ المنتشر في السجنين ولهذا أجهت سجون ولايات «أريزون» و«المتسيبي» و«كاليفورنيا» في الولايات المتحدة وبعض سجون أميركا الجنوبية والبلاد الإسكندنافية والأسيوية، وأوروبا الشرقية إلى استقدام زوجات المحبوسين للإقامة معهم فترة من الوقت في غرف مفردة كما سمحت لبعض السجناء بزيارة بيوتهم في المواسم والمناسبات للالتقاء بزوجاتهم ورؤية أولادهم وأقربائهم. (الموسوعة البريطانية 1100/14) وكل ذلك لا يمنع الإسلام القاضي من الاجتهاد فيه إذا قدر المصلحة في ذلك.

وقد عرض التلفزيون في الكويت في شهر 7/1983 م فيلمًا وثائقيًا عن السجون وفيها غرف خاصة في بعض أجنحة سجن «الكتار» الأمريكي أعدت ليقيم فيها الزوجان معا فترة من الوقت.

وقد شهد سجن ولاية «سارينا» الأميركية 33 حالة زواج من وراء القضبان وقد فضل الرجال والنساء من الأزواج الإقامة مع أزواجهم في السجن على حياة الحرية خارجه وقال مأمور السجن: «أبني مقتنع تماما بهذه التجربة وسنكرها كثيرا فقد أثبتت تغير سلوك السجناء بعد الزواج إلى الأفضل فاستقروا عاطفيا ونفسيا وكفوا عن إحداث المتاعب في داخل السجن» (يراجع في ذلك كتاب أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام للدكتور حسن أبو غدة).

هل يجوز أن يحبس من ارتكب جريمة ما سجنًا مؤبداً وهل الإسلام يحكم بذلك؟ وما الجرائم التي يمكن أن يحكم فيها بالسجن المؤبد؟

● يجوز أن يحكم بالمؤبد على من ارتكب جريمة شنيعة ليست من الجرائم المنصوص على عقوبتها بحد معين، والسجن حينئذ عقوبة تعزيرية. وقد ثبت أن عثمان بن عفان رضي الله عنه حبس ضابط بن الحارث حتى مات في سجنه، وأن علياً رضي الله عنه قضى بحبس رجل حتى الموت لسكك رجلاً ليقته آخر، ونص كثير من الفقهاء على حكم الحبس مدى الحياة على مثل من عمل عمل قوم لوط ومزيف النقود والداعي إلى البدعة المضللة ومن تكررت جرائمه ومدمن الخمر.

تمكين السجنين من معاشرته زوجته

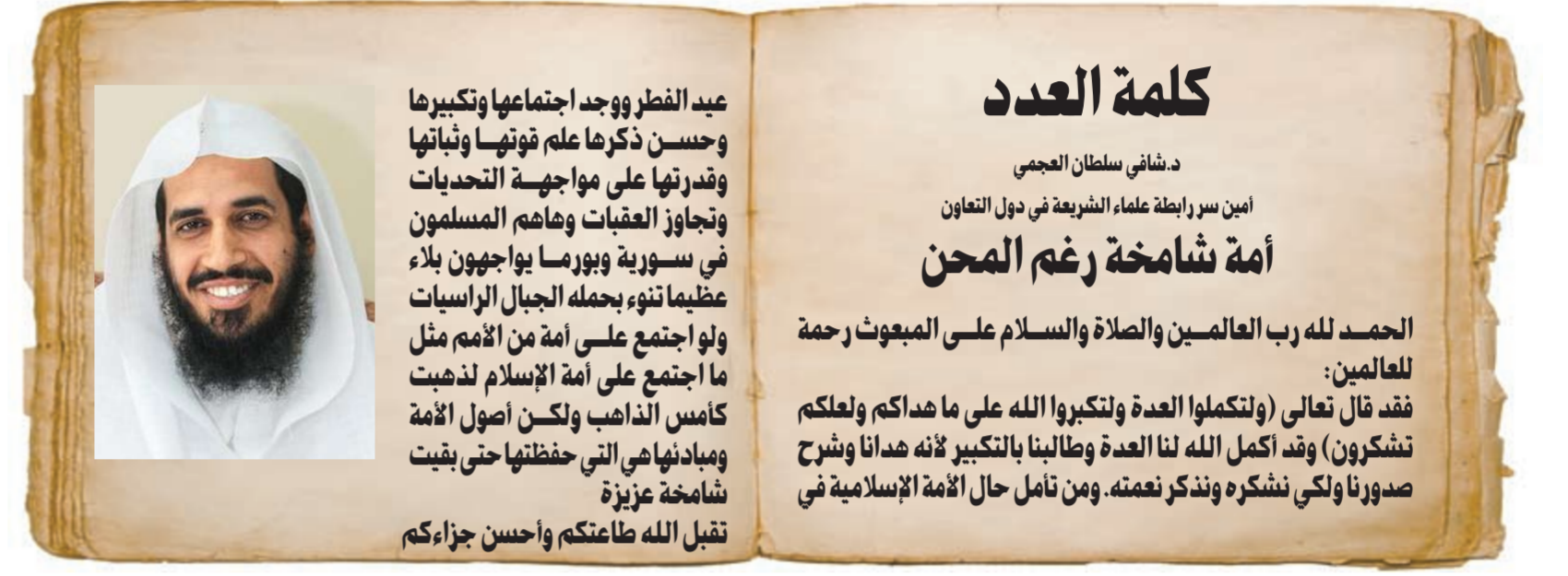
ما الحكم الشرعي في تمكين الزوج المحبوس من معاشرته زوجته في السجن هل يجيز الإسلام ذلك أم يمنع وما الدليل؟

● جمهور الفقهاء - عدا المالكية - نصوا على عدم منع الحبس من معاشرته زوجته في السجن إن كان في مكان مخصص ومهيأ بحيث لا يطلع عليه أحد.

مستند الفقهاء في ذلك: أن المعاشره من الحقوق المشتركة فهو حق ثابت ولم يطرأ ما يسقطه، وفي ذلك محافظة على صحة السجنين ونفسيته

وحفظاً له من الاستمئاء أو الشذوذ. وهذا لا يمنع حرمان السجنين من هذا الحق إذا رأى القاضي أن المصلحة في منعه منه كان يكون سبب السجنين انحرافاً في سلوكه مثلاً فيجرح عقوبة له في هذه الحال وهذا مستنده أمر النبي ﷺ الثلاثة الذين تخلفوا عن الجهاد باعتزال نسائهم عقوبة لهم وهذا الحكم كما يكون للزوج السجنين، يكون أيضاً للزوجة إذا كانت هي السجونة لأن المعاشره حق مشترك ولعموم قوله تعالى: (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) (البقرة: 228) فكما أن الزوج يحتج إلى ذلك فالزوجة كذلك.

ومع هذا ينبغي التنويه إلى أن مبيت الزوجة مع زوجها المحبوس في السجن لا يلزمها إلا إذا رضيت دون إجبار أن تبيت معه لأن جبرها على



كلمة العدد

د. شافي العجمي

أمين سر رابطة علماء الشريعة في دول التعاون

أمة شامخة رغم المحن

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين:

فقد قال تعالى (وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم ولعلمكم تشكرون) وقد أكمل الله لنا العدة وطالبنا بالتكبير لأنه هدانا وشرح صدورنا ولكي نشكره ونذكر نعمته. ومن تأمل حال الأمة الإسلامية في

عبد الفطر ووجد اجتماعها وتكبيرها وحسن ذكرها علم قوتها وثباتها وقدرتها على مواجهة التحديات وتجاوز العقبات وهامه المسلمون في سورية وبورها وبهاجوهون بلاء عظيماً تنوء بحمله الجبال الراسيات ولو اجتمع على أمة من الأمم مثل ما اجتمع على أمة الإسلام لذهبت كأمس النهاب ولكن أصول الأمة ومبادئها التي حفظتها حتى بقيت شامخة عزيزة

تقبل الله طاعتكم وأحسن جزاءكم

الترج في تطبيق الشريعة الإسلامية (2)

فضايا معاصرة

د. محمد عبد الغفار الشريف

وبلاد، فها هو ذا أبو بكر القرشي، وذلك هو سلمان الفارسي، وبلال الحبشي، وصهيب الرومي، وأبو حنيفة الفارسي، ومالك بن أنس البجلي، وصلاح الدين الكردي، ومحمد الفاتح التركي، وغيرهم الكمل عملاً لرفع راية هذا الدين ونشره في العالمين.

موافقة الفطرة:

قال تعالى (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها) الروم 30.

والفطرة: هي الخلقة، أي النظم الذي أوجده الله في كل مخلوق، أي ما خلق عليه الإنسان جسداً وعقلاً وروحاً. ومعنى أن الإسلام دين الفطرة أن مبادئه وأحكامه تجد قبولاً من أصحاب النفوس السوية والعقول الراجحة، الخالية عن الأهواء والضلال، قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فإمواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟»

قال الطيبي: الفطرة تدل على نوع من الفطر، وهو الابتداء والاختراع. والمعنى بها - هنا - تمكين الناس من البهي في أصل الجبلية بالتهيؤ لقبول الدين، فلو ترك عليها استمر على لزومها، ولم يفارقها لغيرها، لأن هذا الدين حسنة مركوز في النفوس، وإنما يعدل عنه باقة من الآفات البشرية والتقليد. ومما يدل على أن الإسلام دين الفطرة ما رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه قال: «أبنت رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - في أول ما بعث وهو بمكة، وهو حينئذ مستخف، فبينما هو يمشي فأتته امرأة من بني النضير، فقالت: يا نبي، قلت: ما أنت؟ قال: أنا نبي. قلت: وما النبي؟ قال: رسول الله. قال: الله أرسلني؛ قال: نعم. قال: بم أرسلك؟ قال: بأن تعبد الله. ونكسر الأوثان. ودار الأوثان، ونوصل الأرحام. قلت: نعم ما أرسلك به.»

فنرى كيف سلم هذا الأعرابي السلم الفطرة لمبادئ هذا الدين، لأنها تتفق مع النفوس السليمة، والعقول الراجحة، التي لم تؤثر عليها العادات الجاهلية، والشهوات الشيطانية.

التيسير وعدم الحرج:

تدل الأدلة الشرعية دلالة قطعية على سماحة هذه الشريعة الغراء وعدم المشقة على العباد في التكليف.

يقول تعالى: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر». البقرة 185 ويقول عز من قائل (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) البقرة 286. ويقول سبحانه وتعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) الحج 78. ويقول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أحب الأديان إلى الله الحنيفة السمحة ويقول عليه أفضل الصلاة والتسليم: «إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» رواه البخاري.

إلى تغيير أو تبديل، شهد بذلك الأعداء قبل الأصدقاء. يذكر الأستاذ مصطفى الزرقا في كتابه القيم المدخل الفقهي العام أنه في عام 1951 اشترك في المؤتمر الذي عقدهه شعبة الحقوق الشرقية من المجمع الدولي للحقوق المقارنة في كلية الحقوق بجامعة باريس، تحت اسم، أسبوع الفقه الإسلامي برئاسة السيد «ميو» أستاذ التشريع الإسلامي بجامعة باريس، وبمشاركة العديد من المحامين الفرنسيين والعرب وغيرهم، وعدد من المستشرقين، وفي ختام المؤتمر، قرر المؤمنون بالإجماع:

أن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة حقوقية تشريعية لا يمارى فيها. كما قرر مثل ذلك من قبل المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي انعقد في لاهاي في دورته الأولى سنة 1931، وفي دورته الثانية سنة 1937، وكذا مؤتمر المحامين الدولي الذي انعقد في لاهاي سنة 1948.

ونحن المسلمون لا يزدنا بقينا بصلاحيه ديننا للتطبيق كلام هؤلاء أو أولئك، وإنما أردنا بنقل كلام هؤلاء أن نوضح السبيل لبعض المترددين من أبناء المسلمين، المغتربون بحضارة الغرب.

الشمول:

فكما بينا بشيء من الإيجاز - عند الكلام عن الخصيصة الأولى بين تاريخ تشريع القانون وبين تشريع الأول 1923، أنه قتل في سبيل تنفيذ هذا القانون 200 نسمة، وحبس نصف مليون شخص، وغرم المخالفون له ما يساوي 5,5 مليون دولار. وصودرت أموال بسبب مخالفة القانون تقدر باربعمائة مليون دولار.

وكان آخر الأمر أن اضطرت الحكومة الأميركية إلى إلغاء القانون في أواخر 1923 بينما استطاع التشريع الإسلامي أن يحقق ما عجزت عنه أميركا بكلمة (فأجتنبوه).

الخلود:

فالشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع السماوية قال تعالى (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) الأحزاب آية 40.

وقال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - «ملي ومثل الأنبياء كمثل رجل بني داراً فأتتها وأكملها إلا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها، ويقولون: لولا موضع اللبنة قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم: فانا موضع اللبنة، جئت فحتمت الأنبياء» رواه مسلم.

وهي الشريعة الناصخة لكل الشرائع السابقة، فلا يقبل من أحد يقوم القيامة غير الإسلام قال تعالى (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسر) آل عمران 85.

ولذا تأسر أحكام الإسلام - صالحة لكل زمان، لا تحتاج

ربانية المصدر فإن لأحكامها هبة واحتراماً في نفوس المؤمنين بها حكماً كانوا أو محكومين، وما كان كذلك فهو دين، وما له هذه الصفة فمن حقه أن يحترم ويطاق طاعة اختيارية، تنبعث من النفس، وتقوم على الإيمان، ولا يقسر عليها الإنسان قسراً، وفي هذا كله أعظم ضمان لحسن تطبيق القانون الإسلامي وعدم الخروج عليه - ولو مع القدرة على ذلك.

ولتوضيح مدى احترام المسلمين لشرع الله ننقل ما رواه أنس رضي الله عنه قال كنا نأكل من طعام لنا ونشرب عليه هذا الشراب، فأتانا فلان من نبي الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - فقال: إنكم تشربون الخمر، وقد أنزل فيها، قلنا ما تقولون؟ قال: نعم، سمعته من النبي - صلى الله عليه وسلم الساعة - وعلى آله وصحبه وسلم فاقفينا ومن عنده أتيتكم، فقمنا فاقفينا ما كان في الإثناء من شيء. رواه ابن مروييه.

بينما لم تستطع الولايات المتحدة الأميركية أن تخلص شعبيها من مضار الخمر، فقد شرعت في سنة 1920 قانوناً يجرم على الناس بيع الخمر وشراؤها وصنعها وتصديرها واستيرادها، ومهدت لذلك بداية واسعة عن طريق جميع وسائل الإعلام المتاحة، وقدر ما أنفق على ذلك - 65 مليون دولار. ولدت الإحصاءات لفترة الواقعة بين تاريخ تشريع القانون وبين تشريع الأول 1923، أنه قتل في سبيل تنفيذ هذا القانون 200 نسمة، وحبس نصف مليون شخص، وغرم المخالفون له ما يساوي 5,5 مليون دولار. وصودرت أموال بسبب مخالفة القانون تقدر باربعمائة مليون دولار.

وكان آخر الأمر أن اضطرت الحكومة الأميركية إلى إلغاء القانون في أواخر 1923 بينما استطاع التشريع الإسلامي أن يحقق ما عجزت عنه أميركا بكلمة (فأجتنبوه).

فالشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع السماوية قال تعالى (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) الأحزاب آية 40.

وقال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - «ملي ومثل الأنبياء كمثل رجل بني داراً فأتتها وأكملها إلا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها، ويقولون: لولا موضع اللبنة قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم: فانا موضع اللبنة، جئت فحتمت الأنبياء» رواه مسلم.

وهي الشريعة الناصخة لكل الشرائع السابقة، فلا يقبل من أحد يقوم القيامة غير الإسلام قال تعالى (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسر) آل عمران 85.

ولذا تأسر أحكام الإسلام - صالحة لكل زمان، لا تحتاج



فضايا معاصرة

د. محمد عبد الغفار الشريف



بينما لم تستطع الولايات المتحدة الأميركية أن تخلص شعبيها من مضار الخمر، فقد شرعت في سنة 1920 قانوناً يجرم على الناس بيع الخمر وشراؤها وصنعها وتصديرها واستيرادها، ومهدت لذلك بداية واسعة عن طريق جميع وسائل الإعلام المتاحة، وقدر ما أنفق على ذلك - 65 مليون دولار. ولدت الإحصاءات لفترة الواقعة بين تاريخ تشريع القانون وبين تشريع الأول 1923، أنه قتل في سبيل تنفيذ هذا القانون 200 نسمة، وحبس نصف مليون شخص، وغرم المخالفون له ما يساوي 5,5 مليون دولار. وصودرت أموال بسبب مخالفة القانون تقدر باربعمائة مليون دولار.

وكان آخر الأمر أن اضطرت الحكومة الأميركية إلى إلغاء القانون في أواخر 1923 بينما استطاع التشريع الإسلامي أن يحقق ما عجزت عنه أميركا بكلمة (فأجتنبوه).

فالشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع السماوية قال تعالى (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) الأحزاب آية 40.

وقال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - «ملي ومثل الأنبياء كمثل رجل بني داراً فأتتها وأكملها إلا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها، ويقولون: لولا موضع اللبنة قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم: فانا موضع اللبنة، جئت فحتمت الأنبياء» رواه مسلم.

وهي الشريعة الناصخة لكل الشرائع السابقة، فلا يقبل من أحد يقوم القيامة غير الإسلام قال تعالى (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسر) آل عمران 85.

ولذا تأسر أحكام الإسلام - صالحة لكل زمان، لا تحتاج

ولا تمنن تستكثر

في علمه، والآفات في عمله، والعيوب في نفسه، والتفريط في حقه، والظلم في معاملته، فإن أخذ بذنوبه رأى عدله، وإن لم يؤاخذ بها رأى فضله، وإن عمل حسنة رآها من منته صدقته عليه، وإن قبلها فمته صدقة ثانية، وإن ردها فلكون مثلها لا يصلح أن يواجه به، وإن عمل حسنة رآها من تخلبه عنه، وخذلانه له، وإسماك عصمته عنه، وذلك من عدله فيه، فيرى في ذلك فقره إلى ربه، وظلمه في نفسه، فإن غفرها له فمحض إحسانه وجوده وكرمه.

ونكتة المسألة وسرها: أنه لا يرى ربه إلا محسناً، ولا يرى نفسه إلا مسيئاً أو مفراطاً أو مقصراً، يرى كل ما يسره من فضل ربه عليه وإحسانه إليه، وكل ما يسوؤه من ذنوبه وعدل الله فيه» - أهـ

● بقلم: د. وليد خالد الربيع

لا تمنوا على إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان) قائمة منهم بالقول، ومته الله عليهم بالفعل، وهو هدايته إياهم، فالمن بالقول: تذكير المنعم المنعم عليه بإنعامه. وأما الاستكثار: فهو عد الشيء كثيراً، وأيضاً يقال: استكثر من الشيء إذا رغب في الكثير منه.

● للمفسرين في هذه الآية منها قول ابن عباس: لا تعط عطية تلمتنس بها أفضل منها، قال الضحاك: هذا حرمه الله على رسول الله ﷺ لأنه مأمور بأشرف الآداب وأجل الأخلاق وأباحت له.

● ومنها قول مجاهد: لا تضعن من تستكثرن من الخير، من قوله حبلى منين إذا كان ضعيفاً، ودليله قراءة ابن مسعود (ولا تمنن تستكثرن من الخير).

● ومنها قول مجاهد والربيع: لا تعظم عملك في عبيك أن تستكثر من الخير، فإنه مما أنعم الله عليك.

● والخاصة أنه ينبغي للمسلم أن ينكر ذاته، ولا يستكثر عمله، ويستقل جهده، فيعلم أن كل خير فمن الله وحده، بالتوفيق إليه ابتداء، والإعانة عليه أثناءه، فمن عليه بالقبول انتهاء، فحمد الله على اختياره واصطفاه، ويستعين به على القيام بعبوديته، ويدعو راجياً أن يقبل عمله ولا يضيع سعيه، فهذا باب التوفيق وصراف السعداء.

● الثالث: أن يكون ذلك بالقول، وذلك مستقبح فيما بين الناس إلا عند كفران النعمة، ولقبح ذلك قيل: «المنة تهدم الصنعة»، ولحسن ذكرها عند الكفران قيل: «إذا كفرت النعمة حسنت المنة»، وقوله تعالى: (يمنون عليك أن أسلموا قل أنصف ربه، فأقره له بالجهل



د. وليد خالد الربيع